تقييم مساهمة مؤسسات دعم ريادة الأعمال في التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر -مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر نموذجا-

أسماء عريبي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج
asma.aribi@univ-bba.dz

أحمد بن قطاف
جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج
ahmed.benguettaf@univ-bba.dz

الملخص:

لم تعد ممارسة ريادة الأعمال في الكثير من الدول في الوقت الراهن حكرا على الرجال فقط، وإنما فتحت مجالات أوسع لمشاركة النساء، فقد أشار التقرير السنوي للمرصد الدولي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor لسنة 2019 إلى تقارب نسب المشاركة في أنشطة ريادة الأعمال TEA بين الرجال والنساء في 49 دولة، ويعود سبب هذا التقارب في جزء كبير منه إلى الدعم الحكومي الذي تقدمه هذه الدول إلى المشاريع الصغيرة وأنشطة ريادة الأعمال لكلا الجنسين على حد سواء.

وفي هذا الصدد تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة مؤسسات دعم ريادة الأعمال في تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء عموما، والنساء الحرفيات في الجزائر على وجه الخصوص، وذلك من خلال دراسة مشاريع قطاع الصناعة التقليدية والحرف، حيث تم الوقوف على مدى أهمية هذه المؤسسات في التمكين الاقتصادي للمرأة.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، التمكين الاقتصادي للمرأة، مؤسسات دعم ريادة الأعمال.

Astract:

In several countries, entrepreneurship today is no longer limited to men only, but has opened up wider ranges for women's participation. The annual report of the Global Entrepreneurship Monitor of 2019 indicates that the TEA engagement rates among men and women in 49 countries are very close. The reason for this convergence is mainly due to the government support provided by these countries to microenterprises and entrepreneurial activities for both sexes .

In this regard, this paper seeks to shed light on the contribution of entrepreneurship support institutions to the economic empowerment of women generally, and women's craft entrepreneurships in Algeria particularly. It mainly focuses on studying the projects of the traditional handicrafts and crafts sector, where the importance of these institutions in the economic empowerment of women is confirmed.

Keywords: Entrepreneurship, Women's Economic Empowerment, Entrepreneurship Support Institutions.

I المقدمة:

تمثل المساواة بين الجنسين جانبا أساسيا من "leaving no one behind" "ترك لا أحد وراء"؛ أحد أهم المبادئ التوجيهية لخطة 2030 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يهدف هذا الأخير إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في جميع القضايا المحددة.

كما يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أبرز العناوين التي دفعت إلى إعادة التفكير في الاقتصاد؛ إذ لا يمكننا التطلع إلى المستقبل والاستعداد للمرحلة المقبلة من دون المشاركة الفعلية للمرأة في رسم هذا المستقبل، ولا يمكن أن يحدث تغيير دون أن يتوفر عامل للتغيير هو المرأة.

هذا ويعد الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة طريقا مباشرا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، وتحقيق نمو اقتصادي شامل. يتطلب كل ذاك مقاربات جريئة وتصحيحية، تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية أكثر تمكيناً للمرأة. وانطلاقاً من هاته القناعة، وإدراكاً من الجزائر لمدى أهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني، حاولت تبني عدة استراتيجياتٍ وسياساتٍ وبرامجَ بغرض توفير الدعم وتمكين المرأة؛ والتي استطاعت بدورها إبراز تميزها في بعض القطاعات، بل وأقدمت على خوض تجربة ريادة الأعمال التي لطالما كانت حكرا على الرجل.

في ضوء ما تقدم، نرى أن تتوجه هذه الدراسة إلى قطاع الصناعات التقليدية والحرف؛ كونه أرضية جيدة لإطلاق المرأة الجزائرية العنان لمختلف إبداعاتها ومواهبها إذا ما قُدِّم لها الدعم اللازم.

ومن أجل ذلك، يمكن طرح الإشكالية من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن لمؤسسات دعم ريادة الأعمال المساهمة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الحرفية في الجزائر؟

واشتقاقا من التساؤل العام، يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة؟ وماهي أهم مؤشرات قياسه؟
- ما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر؟
- إلى أي مدى تساهم مؤسسات ريادة الأعمال في تمكين المرأة الحرفية في الجزائر؟

هذا ما سنتعرض له في المحاور الأساسية التالية:

- ❖ التمكين الاقتصادي للمرأة: مدخل نظري مفاهيمي؛
- ❖ واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر؛
- ❖ مؤسسات دعم ريادة الأعمال آلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الحرفية في الجزائر.

II التمكين الاقتصادي للمرأة: مدخل نظري مفاهيمي

ورد في مقولة للسيدة كاماو–روتنبرغ "Kamau-Rutenberg" (مديرة منظمة المرأة الإفريقية في البحوث والتنمية الزراعية «AWARD» في كينيا): « إذا أردنا التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه العالم اليوم، فإننا بحاجة إلى اللعب بالفريق كاملا، ومن غير المعقول اللعب بنصف الفريق، حيث يبرز الرجال فقط أفضل ما لديهم »[1] . حيث تدعو إلى ضرورة تمكين المرأة اقتصاديا وإشراكها في سياسة اليوم، وتحدي الصور النمطية الشائعة التي تجحف دور ومكانة المرأة.

يتعين علينا بدايةً تبيان مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة ومظاهره، ثم التعرف على أهم مؤشرات قياسه.

1 مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة ومظاهره:

- ❖ **مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:**

يشير البعض للجدل المطروح في ترجمة مصطلح "Women Empowerment" ، فحسب وجهة نظرهم يعني "استقواء المرأة" (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء). في حين ، أن مرادف كلمة "تمكين" في اللغة الانجليزية هو كلمة "Enabling" وليس "Empowering". ومهما يكن ماتعنيه الكلمة المجردة، فقد اتخذ مفهوم التمكين مؤخرا معاني أعمق وأوسع خاصة مع زيادة الوعي لآثار التهميش في حق بعض فئات المجتمع ومنها المرأة العربية.[2]

فالتمكين بالأساس هو عملية منح الفرص الأساسية للفئات المهمشة بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يشمل عملية مكافحة أي محاولات لصد هذه الفرص[3].

يُعرَّف التمكين حسب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "UNIFEM" بأنه:" قدرة الأشخاص رجالا ونساء على السيطرة على حياتهم، وضع جدول أعمالهم، واكتساب المهارات (أو الاعتراف بما لديهم من مهارات خاصة)، وزيادة الثقة بالنفس، وحل المشاكل، وتطوير الاعتماد على الذات، والتمكين يعتبر عملية ونتيجة في نفس الوقت"[4].

ويعرفه "Baltiwala" على أنه: "عملية تفويض الفرد للتفكير واتخاذ الإجراءات والتحكم في العمل بطريقة مستقلة. إنها العملية التي يمكن من خلالها للشخص السيطرة على مصيره وظروف حياته. يشمل التمكين السيطرة على الموارد (المادية والبشرية والفكرية والمالية)، وعلى الإيديولوجية (المعتقدات والقيم والمواقف)"[5].

كما عرفه "Pinto" بأنه: " ليس مجرد شعور بتحكم خارجي أكبر، ولكنه أيضا ينمي القدرة الداخلية، ويزيد من الثقة بالنفس، والتحول الداخلي لوعي الفرد الذي يمكِّنه من التغلب على الحواجز الخارجية أمام الوصول إلى الموارد أو تغيير الإيديولوجية التقليدية"[6].

ومع شيوع مصطلح التمكين[7] ، بدأ النظر للمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وأصبح هذا المصطلح مقترنا بالمرأة. فجاء في تعريفٍ لتمكين المرأة: "هو عملية تغيير فردية واجتماعية، تتم عبر مختلف المجالات (نفسية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية) المترابطة فيما بينها. ومن خلالها تكتسب المرأة منفردةً أو مجتمعةً خياراتٍ هادفة، بالإضافة إلى السلطة والسيطرة على حياتها"[8].

وقد عرّفته "نائلة كبير" على أنه: "زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المصيرية في حياتها، مما يتطلب تغيير المنظومة الاجتماعية برمّتها، أي إحداث تغيير جذري فيها، وإعادة صياغتها من جديد بحيث تقسم الأدوار والمسؤوليات والحقوق على أساس أكثر توازنا ومساواة"[9].

أما فيما يخص التمكين الاقتصادي للمرأة، فيعني حسب مكتب العمل الدولي: "انتشالها من العمل متدني الأجر، وبعض الوقت الذي يمعّن في غالب الأحيان في إقامة اللامساواة بين الجنسين"[10].

كما يُعرَّف على أنه: " تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، رأس المال ، والملكية العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة"[11].

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو مساعدة المرأة على اتخاذ خطوات صحيحة نحو قرار اقتصادي سليم، واعتبارها عنصراً فاعلاً يساهم في إدرار الدخل وتوفير ما تحتاجه وأسرتها ثم المجتمع ككل.

❖ مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة:

هَدَفَ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تقريره الرابع عن التنمية الانسانية في الوطن العربي لقضية المرأة، إلى الترويج بفكرة "نهوض المرأة" بدل "النهوض بالمرأة"؛ مشدِّداً بأن الأولى تبرز الدور الفاعل للمرأة في عملية النهوض الخاصة بها[12] . فلا يمكن للتنمية أن تتم مع استمرار استبعاد المرأة وتهميشها.

ويتجلى هذا الدور في زيادة قوة المرأة وطاقتها في مجالاتٍ، حُدِدَت اعتماداً على تصنيف "Rowlands" (1997) كالتالي:[13]

- القوة من الداخل (Power from within): تتمثل في معرفة المرأة بقدراتها الفردية، وشعورها بالاستحقاق واحترام الذات والاعتماد الذاتي؛ لإحداث تغييرات في حياتها، بما في ذلك مهارات التعلم لشغل وظيفة أو بدء مشروع؛
- القدرة على (Power to): سلطة اتخاذ المرأة للقرارات الاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع والاقتصاد المحلي، ليس فقط في المجالات التي تنسب بالصورة النمطية للمرأة، ولكن تمتد لتشمل المجالات المنسوبة للرجل أيضا؛

- القدرة على الوصول (Power over): الوصول إلى الأصول المالية والمادية القائمة على المعرفة والتحكم فيها، بما في ذلك الوصول إلى فرص العمل وأنشطة توليد الدخل؛

- القدرة مع (Power with): القدرة على التنظيم مع الآخرين لتعزيز النشاط الاقتصادي والحقوق.

2 مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة:

في البداية، لا بد من التأكيد على أن عملية التمكين تتكون من ثلاث معطيات هي[14] الموارد (Resources) كالتعليم والعمل؛ ويعد وجود هذه العناصر ضرورياً، فبدونها لا يمكن التحدث عن عملية التمكين. والعامل البشري (Human Agent)؛ وهو المرأة في هذه الحالة التي هي محور عملية التمكين، وبفعلها تتم عملية الاختيار واتخاذ القرارات. والنتائج أو الإنجازات (Outcomes or Achievements) ؛ والتي تتمثل في المكاسب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحققها المرأة. وتُعدَّ هذه الأخيرة بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين.

حيث يمكن قياس درجة التمكين الاقتصادي داخل أي دولة، من خلال العديد من المؤشرات باختلاف المقاييس المعتمدة. ويعد مقياس الفجوة بين الجنسين "GGI" المعتمد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي[15] ، أحد أنجع المقاييس الدولية لقياس المساواة بين الجنسين، هذا إلى جانب بعض المقاييس الدولية الأخرى مثل: مقياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM)، مقياس التنمية المرتبطة بالجنسين (GDI)، ...

وتتمثل مؤشرات مقياس "GGI" فيما يلي:[16]

- المشاركة الاقتصادية: مستويات البطالة لدى الذكور والإناث، مستويات النشاط الاقتصادي، الأجور مقابل العمل المتكافئ؛

- الفرص المتاحة: عدد المناصب القيادية التي تشغلها المرأة، عدم المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، مدة إجازة الأمومة، مدى توفير الحكومة لخدمة رعاية الأطفال؛

- التمكين السياسي: عدد الوزيرات، حصة مقاعد المرأة في البرلمان، عدد النساء اللائي يشغلن مناصب تشريعية وقيادية عليا، عدد سنوات شغل المرأة لهاته المناصب؛

- التعليم: نسبة التعليم لدى النساء، معدلات التحاقهن بالتعليم في مختلف أطواره، بالإضافة إلى متوسط سنوات الدراسة؛

- الصحة: العناية الصحية، معدل وفيات الأمهات والرضع.

III واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر:

يعد تيسير المشاركة الفاعلة للمرأة وتوسيع فرصها في الأنشطة الاقتصادية أولوية ملحة على رأس الأجندة الوطنية، وهو ما تجسّد في قيام الدولة الجزائرية بجهودٍ رامية إلى خلق بيئة تشريعية لتعزيز الدور التنموي للمرأة.

1 الترتيب العالمي للجزائر في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة:

حسب التقرير الشامل للفجوة بين الجنسين "The Global Gender Gap Report" لسنة 2018، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ أين احتلت الجزائر المرتبة 128 عالميا ضمن 149 دولة[17] في مجال تمكين المرأة اقتصادياً.

وقد اعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي من المؤشرات التي ذكرناها آنفاً (في الإطار النظري) أربع مؤشراتٍ أساسية هي: المشاركة الاقتصادية والفرص، التعليم، الصحة، التمكين السياسي.

والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات الفرعية التي أُعتمِدت في ذلك:

الجدول رقم 01: الترتيب العالمي للجزائر في مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة (2018)

المؤشر	الرتبة	النتيجة (0← عدم مساواة، 1← مساواة)
• المشاركة الاقتصادية والفرص	132	
❖ المشاركة في القوى العاملة	146	0.23
❖ المساواة في الأجر على نفس العمل	15	0.78
❖ الدخل المكتسب المقدر	142	0.18
❖ شاغلي المناصب القيادية	138	0.09
❖ العمال التقنيين المؤهلين	88	0.92
• التعليم	112	
❖ نسبة التعليم	117	0.82
❖ نسبة الالتحاق في الطور الابتدائي	115	0.98
❖ نسبة الالتحاق في الطور الثانوي	1	1.00
❖ نسبة الالتحاق في التعليم العالي	1	1.49
• الصحة	137	
❖ معدل نوع الجنس عند الولادة	1	0.95
❖ الحالة الصحية المتوقعة	143	1.00
• التمكين السياسي	85	
❖ مناصب المرأة في البرلمان	56	0.35
❖ المناصب الوزارية التي تشغلها المرأة	100	0.15
❖ عدد سنوات توليها المنصب (50 سنة السابقة)	71	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum: The Global Gender Gap – Report 2018, p.56

نلاحظ من خلال الجدول أن أحسن مؤشر تسجله الجزائر في مجال التمكين السياسي، حيث احتلت المرتبة 85. كما تشير البيانات إلى التمكن من سد الفجوة بين الجنسين في مؤشر التعليم، إلّا أنه لم يؤدِّ ذلك بعد إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص .

كما تُعَدُ نسبة النساء العاملات في الجزائر من بين أدنى المعدلات في العالم؛ ما يدلّ على أن المرأة عاملٌ مهمٌ لا يزال غيرَ مستغلٍ بالشكل المأمول في تحقيق أهداف النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

2 الجهود المبذولة لتمكين المرأة الجزائرية اقتصاديا:

الجزائر بدورها، وإدراكاً منها بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في التنمية، لمْ تدَّخِر أيَ جهدٍ في سبيل ترقية مكانة المرأة في الدائرة الاقتصادية، من خلال عدة مبادراتٍ أهمها:

❖ **الالتزامات على الصعيد الدولي:** وتتمثل فيما يلي:

- صادقت الجزائر على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي (CEACR)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها من قِبل الجزائر

الاتفاقية	السنة	تاريخ مصادقة الجزائر عليها
اتفاقية المساواة في الأجور	1952	1962
اتفاقية الضمان الاجتماعي (الحد الأدنى)	1952	1969
اتفاقية التمييز (في التوظيف والمهنة)	1958	1969
اتفاقية العمل ليلاً	1984	1962

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة–مصر، 2018، ص.52.

- معاهدتا الأمم المتحدة الصادرتان في 1966، بخصوص الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)؛ لتؤكِّدا على المبادئ العامة للحرية والمساواة، وتمّت مصادقة الجزائر عليها في 1989؛[18]

- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في 1979، حيث صادقت الجزائر عليها في 1996؛[19]

- كما صادقت الجزائر على اتفاقية حماية الأمومة لعام 2000 لمنظمة العمل الدولية، حيث تحصل المرأة في الجزائر على عطلة أمومة مدتها 14 أسبوعاً، ويُغطَى الأجر كلياً من قبل التأمين الاجتماعي؛[20]

- بالإضافة إلى التزامها بما يلي:[21]

- الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب (بروتوكول الميثاق المتعلق بحقوق النساء في إفريقيا)؛
- التوصيات ومخططات العمل المنبثِقة عن ندوات كلٍ من الجامعة العربية ومنظمة مؤتمر البلدان الاسلامية، وندوة إسطنبول لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط؛
- برنامج عمل بيجين (5+، 10+، 15+، 20+)؛
- أهداف الألفية للتنمية (OMD)، خاصةً الهدف رقم 3 المتعلق بالاستقلالية الذاتية للنساء؛
- أهداف التنمية المستدامة.

❖ **الالتزامات على الصعيد الوطني:** نذكر أهمها فيما يلي:[22]

- الاستراتيجية الوطنية من أجل ترقية وإدماج المرأة (2008-2014)؛
- مخطط العمل الوطني لترقية وإدماج المرأة (2010-2014)؛
- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف اتجاه المرأة وخطة عملها متعدد القطاعات؛
- الاستراتيجية الوطنية لمح والأمية منذ عام 2007؛
- الاستراتيجية الوطنية للأسرة (2010-2014)؛
- برنامج التحديث الريفي (2007-2013)، ومخططه العملي(2015-2016)؛
- ميثاق المرأة العاملة، الذي تمت المصادقة عليه سنة 2014.

❖ **التعديلات الدستورية و التشريعات:**

أجرت الجزائر آخر تعديل دستوري عام 2016، كما سَنّت قوانين وتشريعات جديدة لصالح ترقية المرأة؛ بما يعكس تعهداتها الدولية على نحو أفضل. حيث:

- ينص تعديل الجزائر للدستور لعام 2016 على أن الدولة تعمل على تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في سوق العمل، وتشجع النهوض بمسؤوليات المرأة في المؤسسات والحكومة والمشروعات. وتجلى ذلك في المواد التالية:[23]

- المادة 32، التي تقر بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين، وتحظر على وجه التحديد التمييز على أساس الجنس؛
- المادة 34، أين يُوجَه هدف المؤسسات إلى ضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات لجميع المواطنين سواءً كانوا رجالاً أو نساءً، من خلال إزالة العقبات التي تعرقل تنمية الفرد، وتحول دون المشاركة الفعالة للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- المادة 35، التي تدعم مشاركة المرأة في المجال السياسي وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. حيث أنه انطلاقاً من اعتبار المنتدى الاقتصادي العالمي للتمكين السياسي للمرأة كمؤشر لقياس تمكينها اقتصادياً. وكخطوة أولى لتحقيق هذا الأخير، يمكن لوجود المرأة في المجالس المنتخَبة أن يؤثر إيجاباً على مشاركتها في الحياة الاقتصادية؛ حيث قد تكون النائبات أكثر وعياً بالقضايا الاقتصادية للمرأة، ويُحتَمَل أن تكافحن لتنفيذ إجراءاتٍ من أجل التصدي لأوجه عدم المساواة؛
- المادة 36، والتي تمت إضافتها عام 2016؛ لتشجع الدولة ضمن فحواها المساواة بين الرجل والمرأة في سوق التشغيل، كما تشجع على تولي المرأة للمناصب القيادية في الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات.

- كما يجدر التأكيد على أن مبدأ المساواة لا يشكو من أي اعتراض وتمييز في المجال التشريعي للجزائر، ويظهر ذلك في القوانين التالية:

- قانون علاقات العمل (1990)، من خلال المادة 84، 17 [24]؛
- القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية(2006)، في المادة 27 [25]؛
- قانون يتعلق بالتأمينات الاجتماعية (1983) ، في المادتين 28،29 [26].

❖ **الميكانيزمات المؤسساتية لترقية المرأة:** و تتمثل في:[27]

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- المجلس الوطني للأسرة والمرأة سنة 2007؛
- المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة سنة 2013.

❖ **آليات دعم ريادة الأعمال:**

حيث تشجع مختلف هذه الصيغ على توجه كلا الجنسين إلى ريادة الأعمال:[28]

- وكالة التنمية الاجتماعية؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

IV مؤسسات دعم ريادة الأعمال آلية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الحرفية في الجزائر:

تُعَدُ الصناعة التقليدية والحرف قطاعاً حيوياً تأمل الجزائر أن يكون بديلاً واعداً بالنهوض بالاقتصاد الوطني؛ يتجلى ذلك من خلال التعداد الذي سُجِلَ في السنتين الأخيرتين (2017، 2018)، والذي قاربَ 17982 حرفياً و5375 حرفية[29] دون احتساب السنوات الفارطة.

1 قراءة في بيانات مؤسسات دعم ريادة الأعمال في الجزائر:

يُمكِن تبيان أهم القطاعات المهيمنة على نشاط ريادة الأعمال النسائية في الجزائر، بما فيها قطاع الصناعة التقليدية والحرف فيما يلي:

❖ **بالنسبة لـ ANSEJ:**

تتوزع المشروعات النسائية المموَلة من قِبل ANSEJ على الأنشطة الاقتصادية بشكل متفاوت وملحوظ؛ إذ تتركز أكثر في قطاع الأعمال الحرة بنسبة 45.16 %، ثم تليها الأنشطة الحرفية بنسبة 17.11 %، ثم الخدمات بنسبة 16.42 %، أما نصيب باقي الأنشطة فهو موضَح كما يلي:

الجدول رقم 03: المشروعات المموَلة من قِبل ANSEJ حسب نوع النشاط والجنس (إلى غاية 2018/06/30)

نوع النشاط	عدد المشروعات المموَلة		نسبة المشروعات النسائية %
	رجال	نساء	
الزراعة	52653	2579	% 4.67
الحِرف	35452	7320	% 17.11
البناء والأشغال العمومية	32400	744	% 2.24
الري	521	24	% 4.40
الصناعة	21931	3655	%14.29
الصيانة	9534	165	% 1.70
الصيد	115	16	% 1.41

الأعمال الحرة	5661	4662	% 45.16
الخدمات	89429	17563	% 16.42
النقل بالتبريد	12996	389	% 2.91
نقل البضائع	55821	709	% 1.25
نقل المسافرين	18505	481	% 2.53
المجموع	335018	38307	% 10.23
	374325		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME N°33, Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, p.29

❖ **بالنسبة لـ CNAC:**

يتشابه الوضع في ANSEJ وCNAC؛ حيث يحتل نشاط الأعمال الحرة الصدارة في تمويل المشروعات النسائية بنسبة 45.40 %، تليها الحِرف بنسبة 22.39 %. في حين تتقدم الصناعة بنسبة 21.78 % على الخدمات التي حصلت على 17.15 % من إجمالي القروض الممنوحة، وتتوزع باقي المشروعات على الأنشطة الأخرى بنسب ضئيلة كما هو موضَح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: المشروعات المموّلة من قِبل CNAC حسب نوع النشاط والجنس (إلى غاية 2018/06/30)

نوع النشاط	عدد المشروعات المموّلة		نسبة المشروعات النسائية %
	رجال	نساء	
الزراعة	17366	2332	% 11.83
الحِرف	10041	2897	% 22.39
البناء والأشغال العمومية	8097	198	% 2.38
الري	316	16	%4.82
الصناعة	8762	2441	% 21.78
الصيانة	814	19	% 2.28
الصيد	449	2	% 0.44
الأعمال الحرة	540	449	% 45.40
الخدمات	25445	5269	% 17.15
نقل البضائع	45150	698	% 1.52
نقل المسافرين	12042	150	% 1.23
المجموع	129022	14471	% 10.08
	143493		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Bulletin d'information statistique de la PME N°33, Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, p.30

❖ **بالنسبة لـ ANGEM:**

أمَا ANGEM، فتُعَدُ استثناءً في مجال تمويل المشروعات النسائية في الجزائر، إذ تستحوذ هذه الأخيرة على أكبر نسبة من إجمالي القروض الممنوحة تُقدَر بـ 63.41 %[30].

كما تحتل الصناعة التقليدية والحِرف حصةً هامة من إجمالي القروض الممنوحة من قِبل ANGEM، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: القروض الممنوحة من قِبل ANGEM حسب نوع النشاط (إلى غاية 2019/03/31)

نوع النشاط	عدد القروض الممنوحة	حصة الأنشطة من التمويل (%)
الفلاحة	121469	% 13.72
الصناعة الصغيرة	349164	% 39.43
البناء والأشغال العمومية	76239	% 8.61
الخدمات	177860	% 20.08
الصناعة التقليدية	156054	% 17.62
التجارة	3935	% 0.44
الصيد البحري	837	% 0.09
المجموع	885558	% 100.00

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع:2019/05/08

2 دور مؤسسات الدعم في ترقية المرأة الحرفية في الجزائر:

اتجهت جهود الدولة في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم لريادة الأعمال ذات الطابع الحرفي؛ تجسدت في تفعيل الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية "FNPAAT"، والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف بمختلف فروعها، و كذا مختلف أجهزة الدعم (ANSEJ, CNAC, ANGEM) كقطاعات شريكة لهذه الأخيرة.

تسهر هذه الأجهزة على توفير مختلف الدعم للحرفيين والحرفيات على حدٍ سواء من تمويل وامتيازات جبائية، وكذا مرافقة وتكوين وإجراءات أخرى لتعزيز قدراتهم ومواهبهم. وعند التركيز على دعم المرأة الحرفية يبرز دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كونها من بين الفئات المستهدفة في برنامجها؛ حيث تهدف إلى مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت، والحِرف، ولاسيما الفئات النسوية[31]. وتتمثل أهم أعمالها في هذا السياق فيما يلي:[32]

❖ تنظيم معارض (عرض/بيع) لتسويق المنتجات الحرفية، مما سهل على المرأة الحرفية تسويق منتجاتها خاصة الريفية؛

- استحداث تطبيق جديد للاستفادة من قروض من المنزل بَدل التقدم إلى مصالح الوكالة؛ حيث يمكن لطالبي القرض المصغر التسجيل عن طريق البوابة الإلكترونية التابعة لوكالة (ANGEM)، لتقوم هذه الأخيرة بتحديد موعد للمعني قصد التقدم لدى مصالح الوكالة للقيام بالإجراءات النهائية لطلب القرض. ومن شأن هذا تحفيزُ إقدام المرأة خاصةً الحرفية على إنشاء مشروعها الخاص أو توسيعه نظراً لسهولة الإجراءات؛

- حضور الوكالة في المؤتمر الرابع للمرأة العربية المنعقِد بالجزائر من 25 إلى 27 فيفري 2013 "المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي– قيادة وتنمية"، والذي هدف إلى تسليط الضوء على مدى نجاح وديناميكية المرأة العربية دولياً على غرار نساء الدول المتقدمة؛ حيث شاركت حوالي 30 مستفيدة من ANGEM في معرضَيْن أُقيما لهذا الصدد: الأول كان عبارة عن عرض نظري لتجارب سيدات في عدة مجالات، والثاني خُصِصَ لبيع المنتوجات التقليدية من حُليٍ وملابسَ تقليدية ومصنوعاتٍ فخارية نابعة من تراث الجزائر.

V الخاتمة:

ترسيخ فكر ريادة الأعمال النسائية وإدماج المرأة الحاملة لمشاريع اقتصادية تنموية، هي أهم محاور الشبكة الجزائرية لرائدات الأعمال التي تعمل على إظهار الوجه الآخر للمرأة الجزائرية في الميدان الاقتصادي؛ فترقية وتطوير الاقتصاد الوطني لن يكون إلا بهكذا نماذج طموحة متفائلة بغد أفضل.

وعلى هذا الأساس، تنوعت مختلف البرامج الحكومية وسياسات الدعم التي سمحت بإحداث تغيير إيجابي على تمكين ومساهمة المرأة في قطاعات مختلفة، وبالأخص في قطاع الصناعات التقليدية والحرف الذي عرف إقبالاً أوسع؛ كمؤشر على مدى حاجة المرأة لمثل هذا الدعم والفرصة لعرض ما جادت به أناملها من منتجات حرفية وتقليدية.

وهنا لا يسعنا إلا الاعتراف بأن تمكين المرأة حقيقة أصبح ينادي بها الجميع؛ فالمسألة لا تتعلق بتحرير المرأة، وإنما بضمان جذب مواهبها وقدراتها المختزلة، باعتبارها فاعلاً في التنمية لا متلقٍ ... وفي النهاية، تمكينها يعد تمكيناً للرجل أيضا.

من خلال الدراسة، وإثر تقييم مساهمة مؤسسات الدعم في التمكين الاقتصادي للمرأة الحرفية في الجزائر؛ خلصنا إلى أنّ كلاً من وكالتي ANSEJ وCNAC تدعم المشاريع الحرفية لكلا الجنسين. في حين وجدنا أنّ وكالة ANGEM تستهدف أكثر الفئة النسوية، حيث تستحوذ المشروعات النسائية في جلّ القطاعات على أكبر نسبة من إجمالي القروض الممنوحة والمقدرة بـ 63.41%، ويحتل قطاع الحرف حصة هامة منها. كما تسعى وكالة ANGEM في سبيل تسهيل إجراءات طلب المرأة الحرفية للقرض من بيتها وتسهيل عرض وتسويق منتجاتها من خلال إقامة معارض ولائية ووطنية.

وبخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية في عموم القطاعات، نوصي بما يلي :.

- الحد من الحواجز التي تحول دون قدرة المرأة على ولوج عالم ريادة الأعمال؛ من خلال سياسات تدعم المساواة وتعزِز فرص رائدات الأعمال في مجال التمويل، وتشجيع المؤسسات المالية على أخذ انواعٍ مختلفة من الضمانات في الاعتبار، ووضع آليات أخرى للتعويض عن الأصول المحدودة للمرأة؛

- ضرورة وجود آلية مركزية تراعي ما تحتاجه رائدات الأعمال من مهارات تدريب، وتصل إلى كل النساء حتى في المناطق النائية؛ من خلال توفير برامج تدريبية تساعدهن في معرفة كيفية إنشاء مشروعات أو التوسيع فيها وإدارتها، عمل دراسات الجدوى، ترويج المنتجات، كيفية تطوير وإيصال المنتجات إلى الأسواق الخارجية، تعلم مهارات التفاوض مع الجهات الخارجية، ... وذلك إما بمقابل مادي بسيط أو بدعم من بعض الهيئات التي تهتم بشؤون المرأة؛

- ضرورة تغيير نظرة وثقافة المجتمع بكل فئاته تجاه المرأة؛ فالتغييرات الثقافية تبدأ من الطفولة طالما يتم التعامل مع الأولاد والبنات بشكل مختلف، ثم من خلال تعزيز فكر ممارسات الأبوة والأمومة غير التمييزية وضرورة مساعدته للمرأة وتقديم النصيحة إيماناً منه بإنسانيتها وقدراتها على إحداث التغيير. فضلاً عن دور الإعلام في محاولة برمجة أعمال درامية تبرز أهم القيم المراد غرسها في بناء الأجيال بدل التركيز على المشاكل الاجتماعية أكثر؛

- توفير الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة كمتطلباتٍ مُسْبَقة لتحسين إنتاجيتها؛ من خلال ضمان النقل الآمن خاصة للموظفات اللائي يقطن في المناطق النائية، وخلق بيئة عمل مواتية؛

- تطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء المنزل، حتى يتوفر للمرأة وقتاً أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي؛ محاوَلةً منها الموازنة بين مسؤوليتها كربة بيتٍ وأُم ومسؤوليتها تجاه العمل، باعتبار أنها مسابقة غير عادلة بين الرجل والمرأة؛

- إنشاء مؤسسات لدعم المرأة العاملة، تُقدِم خدمات رعاية الأطفال (الحضانات) والمُسِنين.

وتثميناً للمرأة الحرفية في الجزائر، نوصي بالآتي:

- ضرورة تقديم مؤسسات الدعم تحفيزاتٍ مخصصة للمرأة، والحرفية على وجه الخصوص؛ لتشجيعها على تسجيل مشروعها والتحول إلى القطاع الرسمي؛

- توفير مراكز لتسويق وتبادل المنتجات الحرفية والتقليدية، خصوصاً أن هذه النقطة تُعتبر من المعوقات التي تلاقي النساء الحرفيات في الجزائر وبالخصوص في الوسط الريفي؛

- ضرورة تطوير استراتيجية تُعنَى بعمل المرأة الحرفية في المنزل أو منحها ساعات عمل مرنة؛ نظراً لما يُتيحه من زيادة مشاركة النساء في سوق العمل، وتقليص العبء المزدوج للمرأة، وتقليل الوقت والجهد ومصاريف التنقل إلى مكان العمل. مع مراعاة التكافؤ القطاعي بين المناطق في توزيع مختلف الأنشطة (السجاد والزرابي التقليدية، الفخار، الطرز التقليدي، ...)، بناءً على دراساتٍ لمقومات واختصاصات كل منطقة.

VI المراجع:

(1) الموقع الإلكتروني: https://www.wipo.int/women-and-ip/ar/news/2017/news_0003.html ، تاريخ الاطلاع: 2019/04/25.

(2) إيمان عكور: التمكين الاقتصادي للمرأة، الواقع و الآفاق – وزارة العمل الأردنية نموذجا، قسم التمكين الاقتصادي، وزارة العمل الأردنية، ص 4،5.

(3) المرجع نفسه، ص 5.

(4) United Nations Development Fund for Women: Women's Empowerment principles/Equality Means Business, p.9

(5) Anu Dandona: Empowerment of women: A Conceptual Framework, The International Journal of Indian Psychology, April to June 2015, p.35

(6) Ibid, p.36

(7) عُرِف مصطلح تمكين المرأة من قبل العديد من الباحثين و الهيئات الدولية، و للاطلاع على تلك التعاريف انظر:

Aminur Rahman: Women's Empowerment – Concept and Beyond, Global Journal of Human Social Science Sociology & Culture, Volume 13, Isuue 6, Version 1.0, 2013.

(8) Abigail Hunt and Emma Samman: Women's Economic Empowerment - Navigating enablers and constraints, Research Report, Development Progress, September 2016, p.9

(9) منظمة المرأة العربية: النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، القاهرة – مصر، 2010، ص 42.

(10) مكتب العمل الدولي: ألفباء حقوق المرأة العاملة و المساواة بين الجنسين، ص 49،50.

(11) منيرة سلامي،إيمان ببة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد3،2013، ص 50.

(12) منظمة المرأة العربية، مرجع سابق، ص 48.

(13) Abigail Hunt and Emma Samman, op.cit, p.9

(14) إيمان عكور، مرجع سابق، ص 8.

(15) للتفصيل أكثر، انظر:

Lopez-claros Augusto and Zahidi Saadia: Women's Empowerment – Measuring the global Gender Gap, Geneva, World Economic Forum, 2005, p.p.2-6.

(16) Annalise Moser: Gender and Indicators, Overview Report, BRIDGE development-gender, July 2007, p.39

(17) World Economic Forum: The Global Gender Gap-Report 2018, p.11

(18) منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD): التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة–مصر، 2018، ص 46.

(19) المرجع نفسه، ص 48.

(20) المرجع نفسه، ص 105.

(21) كريمة مقطف: السياسة والرؤية حول المرأة الجزائرية–إنصاف وتمكين، مجلة حقوق المرأة والطفل، العدد 38، الورشة الوطنية، جوان 2016، ص 27، 28.

(22) المرجع نفسه، ص 28.

(23) انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، قانون رقم 16–01 المؤرخ في 6 مارس 2016(التعديل الدستوري)، ص 10.

(24) انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، قانون رقم 90–11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل، ص 564، 569.

(25) انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، أمر رقم 06–03 المؤرخ في 15 يوليو 2006 المتعلق بالوظيفة العمومية، ص 5.

(26) انظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 83–11 المؤرخ في 2 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، ص 1796.

(27) عاقلي فضيلة: مستجدات و تطور حقوق المرأة في التشريع الجزائري، ورقة عمل مقدمة ضمن المؤتمر الدولي السابع حول: "المرأة و السلم الأهلي"، طرابلس، 19–21 مارس 2015، ص 17.

(28) كريمة مقطف، مرجع سابق، ص 31.

(29) موقع الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف: www.cnam.dz، تاريخ الاطلاع: 2019/05/02.

(30) موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 2019/05/08.

(31) المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 2019/06/10.

(32) انظر:

- مروة عجاج، مقال منشور على موقع النهار: www.ennaharonline.com ، 19/01/2019
- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz ، تاريخ الاطلاع: 2019/05/08